المشروع الأول

بين مشروعاتنا العمرانية

للأستاذ عريان سعد

اذا نصح ناصح بشق ترعة تنقل الماء الى أرض تزرع إن وصل إليها الماء وكانت الترعة تتكلف نصف مليون من الجنيهات هان إنفاق تلك الآلاف لأنها ستتيح لعدد من الناس أن يعيشوا على غلة تلك الأرض التى ستزرع حين يتصلها الماء .

واذا نصح ناصح بإقامة سد على النيل يحجز أمامه من الماء ما يزيد مساحة الأرض المزروعة وكانت تكاليف السد مليونا من الجنيهات مثلا لم يقل أحد إنه مال يضيع فى إقامة هذا السد لأن السد وان لم يدر مالا فانه سيحجز الماء الذى يروى الأرض التى ستدر المال.

فاذا جئت أنصح بأن ترصد الحكومة مائة ألف جنيه كل عام تشترى بها أناث الجاموس والبقر لتوزيعها على صغار الزراع أو على الأجراء الزراعيين لكى تعينهم على أن يزرعوا لأنفسهم من الأرض ما تكفى غلته لرفع مستواهم ولو قليلا عما هم فيه قيل إن الحكومة ليس من عملها أن تقوم بهذا العمل لأنها لا تضمن المال الذى تنفقه وربما ضاع عليها .

ولقد كان أصل هذا الاقتراح أن يسدد الفلاحون أثمان الجاموس والبقر من ثمن ما تلد ولكننى الآن قد عدلت عن هذا الرأى وقد جئت أعرض بدله أن يكون توزيع الجاموس والبقر على صغار الفلاحين بدون مقابل لايدفع فلاح ثمن ما أعطته الحكومة إنما تنفق الحكومة المال على شراء الجاموس على ألا تحصله مثله كمثل المال الذى تنفقه على شق ترعة أو بناء سد لا يرجع الى الخزانة منه قرش واحد وانما انفق لأنه سيدر الخير على المنتفعين بالأرض التى سيرويها الماء ، لكن المال الذى ينفق فى هذا السبيل جزءا من اعتمادات السنوات الخمس .

هذا الجاموس الذى يوزع على الفلاحين سيدر عليهم اللبن لا الماء وسيمدهم بالسباخ وباللحم من صغارها التى يبيعها الفلاح وهو فوق هذا كله سيكون عونا للفلاح على الحرث والرى وسينشىء طبقة من الزراع لا وجود لها الآن أو هى موجودة بعدد أقل مما يجب أن يكون .

كل من له صلة بالفلاح والأرض يعلم أن الفلاح الذى يملك جاموسة كالموظف الذى يحمل مؤهلا دراسيا سواء بسواء الفلاح صاحب الجاموسة إن طلب من صاحب الأرض أن يؤجر

له فدانا أو اثنين فرح به صاحب الأرض وأجره فى غير تردد لأن الجاموسة ضمان لسداد الايجار أولا ولأن السماد الذى يتخلف عنها يزيد خصوبة الأرض ومحصولها ثانيا ولأنها ستحرث الأرض وتروبها .

أما الفلاح الذى لا جاموسة له فانه لا يستطيع أن يستأجر أرضا أولا لعجزه عن تقديم ضمان ولأنه لا عون له على الزراعة .

وكل من له صلة بالأرض والفلاح يعلم أن صاحب الجاموسة فى منزله دجاج ولبن وأنه أحسن حالا بمراحل ممن لا يملك جاموسة من الناحية الصحية .

هذا ثابت معروف فى القرى والعقدة هى فى حصول الفلاح على الجاموسة وقد اقترحت من سنين أن تقدم الحكومة الجاموس للفلاحين على أن تحصل ثمنه منهم وكان الاعتراض بأن الحكومة تعرض مالها للضياع .

أما اليوم وسياسة السنوات الخمس توضع أسسها بسخاء حتى بلغت المبالغ المطلوبة لها ستين مليونا من الجنيهات منها ما هو مخصص للمدارس ولانشاء الطرق والمستشفيات والترع ومشروعات لا عدد لها .

واذا كان الغرض من انفاق هذه الملايين رفع مستوى الحياة فى مصر فانى أطالب بلفتة الى هذا الاقتراح على أساس جديد .

أساسه الجديد أن يرصد كل عام مليون من الجنيهات تشترى به أناث الجاموس والبقر — من مصر ومن الخارج — وتوزع على الفلاحين لكل أسرة (رجل وامرأته وأولاده) جاموسة .

اذا كانت المدرسة فى القرية تتكلف ١٠٠٠ جنيه فلم لا تنفق الحكومة ألفا أخرى تشترى بها ١٠٠ عجلة توزعها على ١٠٠ أسرة فتكون الحكومة قد قدمت بجانب المدرسة وهى غذاء الروح الغذاء الألزم وهو غذاء الجسد .

واذا كان مشروع المياة يكلف الحكومة آلاف الجنيهات تنفقها الحكومة عن طيبة خاطر لتوفير الماء للناس فلم لا تنفق بجانبها آلافا أخرى ثمنا للجاموس لتوفير اللبن .

و إذا كانت الحكومة تدفع آلاف الجنيهات لإنشاء طريق يتنقل عليه الفلاحون بين بلدين فلماذا لا تنفق آلافا أخرى تشترى بها للفلاحين جاموسا ينقلهم من الحاجة الى اليسار النسبى فإذا جاز إنفاق المال لإنشاء طريق ينقل الناس من بلد إلى بلد فكيف نبخل ببذل المال لإنشاء طريق ينقل الناس من الجوع إلى الشبع وهذا الطريق هو توزيع الجاموس على الفلاحين .

لو أن تجربة عملت لهذا المشروع فى نطاق ضيق فى قرية واحدة فوزع على كل أسرة لاتملك جاموسة، عجلة أو جاموسة وعملت إحصاءات لحالة أهل القرية قبل توزيع الجاموس وبعد عامين من توزيعه لظهر فى جلاء ووضوح اليسار الذى تدخله الجاموسة الى بيت الفلاح .

إذا لم يتحول الفلاح الأجير الى فلاح زارع ولن يتحول الا اذا تملك جاموسة فلن يرتفع مستوى الفلاح ولن يحسن حاله حتى ولو شرب الماء صافيا وتعلم القراءة والكتابة ورصفت له الطرق الزراعية كلها بالأسفلت وكان فى كل قرية عيادة لعلاج مختلف الأمراض .

الفلاح الأجير أبأس المصريين جميعا وقد تحول كل فلاح مزارع ماتت جاموسته أو اضطر لبيعها لوفاء دين أو نشأ فلم يجد لنفسه جاموسة يرثها عن أبيه تحول كل هؤلاء الى فلاحين أجراء ولن يعودوا فلاحين مزارعين إلا اذا عادت الجاموسة اليهم .

لا يجوز لمن لم يولد فى القرى ولم ينشأ بين الفلاحين فى الحقول أن يبدى فى هذا الموضوع رأيا ولو كان أعلم أهل الأرض بالاقتصاد وغير الاقتصاد إنما الذى يفصل فى هذا المشروع أهل القرى أنفسهم أعيانهم وفقراؤهم على السواء .

أرجو أن يعرض هذا المشروع على المشتغلين بالزراعة فان أيدوه نفذوان رفضوه أهمل

المشروعات المفيدة كثيرة ولكنى أود أن ننظر فى دائرة نفع بعضها وهل شمل الفلاح الأجير أم لا تشمله وهل تضفى عليه شيئا من السعادة أو ترفع مستواه ولو قليلا أم لا .

شق الترع والمصارف وانشاء الطرق . لعل هذين أول المشروعات نشرا للعمران ودعما للاقتصاد . فالأول من شأنه زيادة الأرض الزراعية والثانى من شأنه ترويج التجارة وتصريف المحصول فما الذى يعود على الفلاح الأجير من زيادة الأرض الزراعية وتصريف محصولها ؟

ان كل الذى يعود عليه أن يزيد طلبه ويرتفع أجره ولكن تلك الزيادة لا يترتب عليها رفع مستواه لسبب بسيط وهو أن نشاط حركة النقل التى تصحب انشاء الطرق توجد للانتاج الحيوانى سوقا رائجة ترتفع بها الأسعار وأقرب مثل على ذلك أن تجار البيض يشترونه فى الريف يبيعونه فى المدن بأسعار مرتفعة وكذلك الدجاج والضأن وحتى الخضروات، إن وجدت طريقا الى المدن ارتفع سعرها .

وإذا وصل الضوء الكهربائى الى قرية فالفلاح الأجير لن يكون له من حظ اللهم إلا المشاهدة أما أن يستعمله فى منزله فمستحيل .

بل ان نشر العيادات وهو أجل عمل انسانى ورغم مافيه من رحمة بمن يمرض من هؤلاء الأجراء فانه لا يرفع مستوى معيشتهم بل ربما جعلهم يشعرون بوخز الفقر لأن العيادات تفتح عيونهم المغمضة لترى حاجة المريض الى الطعام الذى يصفه له الطبيب ولا يجد سبيلا للحصول عليه ذلك إذا فرضنا أن العيادة ستصاحبها صيدلية تصرف الدواء مجانا .

كذلك المدارس والجمعيات التعاونية تنشر فى الريف النور ولكنه نور يلقى على مجاهل الحاجة وصحراء العوز .

المشروع الأول اذن هو الذى يضع فى يد الفلاح الأجير الأداة التى ينتقل بها من عوز الأجر الضئيل الى واحة الزارع الصغير الذى يملك شيئا ولو تافها .

تلك الأداة هى الجاموسة فهى عصا موسى إذا القاها تلقفت حبال الفقر التى التفت حول عنقه .

كل المشروعات مفيدة ولكنها كلها تضيف الى نعمة المنعمين لونا جديدا من البحبوحة اما المحرومون الذين تندب حالتهم فلا يعود عليهم منها شيء إلا إذا رصد لمشروع توزيع الجاموس من المال ما يمكن الفلاح الأجير من تملك جاموسة يصبح بفضل تملكها زارعا صغيرا .

الجاموس الذى توزعه الحكومة على الفلاحين ما هو إلا جسر تنشئه بالمها كما تنشئ سائر الجسور ولكنه جسر من اللحم والدم لا من الأسمنت والصوان وهو جسر لا يحجز الماء وإنما يحجز اللبن وهو جسر لا يعبر الأهالى عليه من مكان إلى مكان وإنما يعبرون عليه من الفقر والعوز إلى اليسار والشبع .

والمال الذى تنفقه الحكومة فى شراء الجاموس مثله كمثل المال الذى تنفقه فى شراء الأسمنت والحجر والمال الذى تنفقه على الذين يكلفون بتوزيع الجاموس ومراقبة العناية به كالمال الذى تنفقه على المهندسين الذين تعهد اليهم فى إنشاء الجسر وفى صيانته .

والنتيجة التى ترمى إليها الحكومة من إنفاق المال فى انشاء الجسر والعناية به هى زيادة ثروة المنتفعين بماء الجسر أو بالعبور عليه ويجب أن تكون الثروة التى تنتج من بناء الجسر مناسبة لتكاليفه والا فانها لا تفكر فى إنشائه .

فلننظر إلى نتيجة إنفاق مال الحكومة فى شراء الجاموس وتوزيعه على الفلاحين ، هل الثروة التى تنتج من هذا العمل تتناسب مع المال أم لا كما ننظر الى الثروة التى تتولد عن عن انشاء جسر وكما ننظر الى الفائدة التى تعود على الناس من استعمال الجسر .

الجاموسة التى ثمنها بالأسعار الحاضرة خمسون جنيها وتعطى لفلاح أجير تدر من اللبن وتنتج من السباخ ما يتعادل مع تكاليف أطعامها وزيادة فلنترك هذا من حسابنا تلد الجاموسة كل عام تقريبا عجلا يباع بالأسعار الحاضرة بعشرة جنيهات .

وتمكن الفلاح من استئجار فدانين يوفر الفلاح لنفسه من غلتهما مبلغا يختلف باختلاف طبيعة الأرض ولنقدره بعشرة جنيهات للفدان الواحد أى عشرين جنيها .

وتنقله من أجير رحال يعمل يوما ويتعطل أياما ليصبح زارعا مستقرا منتظم الحياة ثابت الدخل .

هذا كله مقابل خمسين جنيها تقدمها له الحكومة فاذا أنفقت خمسة ملايين من الجنيهات رفعت مستوى مائة الف أسرة. ولو وزعت الحكومة صغار الجاموس لانخفضت التكاليف ولانتفع بالمشروع خمسمائة ألف أسرة على أن تبطئ نتائج المشروع حتى ينمو الجاموس الصغير ويلد ويصبح قادرا على العمل فى الساقية والمحراث .

إنى أعتقد أن هذا معدل رائع لرفع مستوى المعيشة فاذا قدر لباقى الملايين الستين التى قدرت لمشروع الخمس السنوات النجاح بنفس هذه النسبة إذن لرفعنا مستوى ٦ مليون وهذا ما لم يبلغه التعداد حتى الآن أى ٣٠ مليون من السكان .

هذا يفرض أن الجزء من الشعب الذى يرتفع مستوى معيشته لا يؤثر فى بقية الشعب وهذا فرض خاطئ لأن رفع مستوى مائة أسرة من الزراع فى القرية الواحدة يترتب عليه وقد زادت قوتهم الشرائية تحسن حالة تاجر القرية ونجارها وحلاقها وطبالها وزامرها .

وكذلك رفع مستوى ألف اسرة من الصناع فى مدينة يترتب عليه وقد زادت قوتهم الشرائية زيادة ربح الفلاحين حولها لأن ذلك يوجد سوقا رائجة لمحصولاتهم من خضر ولبن إذا ثبت هذا وهو ثابت كما ترى اتضح أن انفاق خمسة ملايين من الجنيهات على تزويد الفلاحين الاجراء بالجاموس ليصبحوا مزارعين صغارا لا تقل فائدة انفاقها فى رفع مستوى المعيشة عن فائدة مثل هذا المبلغ اذا انفق فى إقامة السدود وإنشاء الترع بل هى ترجحها من ناحية أنها تنفق فى تحسين حالة الفلاح دون غيره الذى هو ارتفع البكاء على حالته فى كل وسط حتى أصبحنا فى جنازة مستمرة ومأتم دائم على بؤسه وفقره دون غيره بخلاف الترعة والسد فانها غير قاصرة على هذه الطبقة .